الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

محطة على طريق التطور
في الجامعة اللبنانية

رئيس الجامعة اللبنانية
د. أسعد دياب

تشرين الأول ٢٠٠٠

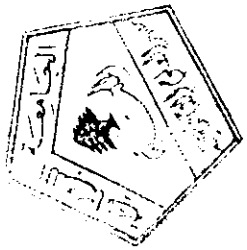

محطة على طريق التطور
في الجامعة اللبنانية

رئيس الجامعة اللبنانية
د. أسعد دياب

تشرين الأول ٢٠٠٠

D 536 ...
2

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

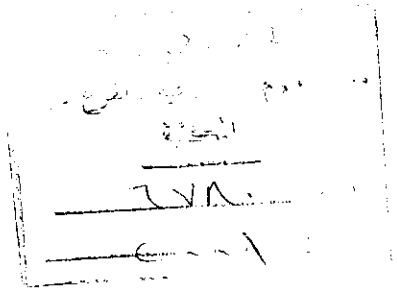

محتوى

مقدمة:

رسالة إلى أهل الجامعة ١

الإنجازات:

على الصعيد المركزي للجامعة ٧

التطوير الإداري ٧

المشاريع التطويرية ٨

التطوير التكنولوجي ٩

التطوير الأكاديمي ١١

التطوير الإعلامي والعلاقات العامة ١٤

المشاريع الإصلاحية ١٥

على مستوى الكليات والمعاهد ٢٠

الانتقادات ٢٥

رسالة إلى أهل الجامعة

ليس في طبعي أن أتحدّث عمّا أنجزت. فأنا اخترت العمل طريقاً. لكن الجامعة أطلعتني من صمتي باعتبارها عقل الدولة وضمير المجتمع.

كان لي شرف تسلّم رئاسة الجامعة اللبنانية وأنا أعلم أنها قامت على رغم الصعاب فعاهدت نفسي على تجديدها وتطويرها بكل ما أوتيت من عزيمة.

لقد تحقّق الكثير خلال تسلّمنا مهامنا في الجامعة، وما تحقق لم أقم به وحدي. فقبل تسلّمي مسؤولياتي لم تولد الجامعة من فراغ، وما أنجزناه في السنوات السبع الأخيرة هو ثمرة تعاون الجميع من عمداء ومدراء وأساتذة وموظفين وطلاب، إنه ثمرة رعاية كل الدولة وفي المقدّمة فخامة رئيس الجمهورية العماد إميل لحود.

لقد انطلقنا جميعاً في توحيد جهودنا لتمكين الجامعة اللبنانية من أداء مهماتها في اتجاهين متلازمين ومتداخلين:

اتجاه أفقي:

سعى إلى فتح أبوابها أمام كل من تتوافر فيهم شروط الانتساب إلى إحدى كلياتها أو أحد معاهدها محاولين فتح الفرص الأوسع أمام الجميع لتأمين ديمقراطية التعليم العالي في العاصمة والمناطق.

فالجامعة تضم اليوم أكثر من ٣٠٠٠ أستاذ وأكثر من ٦٠ ألف طالب وطالبة.

واتجاه عامودي:

سعى إلى تحسين مستوى التعليم العالي وتطويره سواء على صعيد الكفاءات التعليمية، أو على صعيد تعديل المناهج التي عرفت آخر تعديل في العام ٢٠٠٠، أو على صعيد إنشاء الاختصاصات التي تلبي حاجات المجتمع والعمل، أو على صعيد تأمين الدراسات العليا بدءاً من الدبلوم وحتى الدكتوراه في بعض الاختصاصات.

في هذا الإطار، عملنا طوال السنوات السبع على ربط الجامعة بمسيرة الإعمار والنهوض التي تتطلّب كادرات معينة، وتفترض فرص عمل محدّدة، وكان غرضنا الانتقال بالجامعة من مؤسسة تخرج حملة شهادات إلى مؤسسة تخرج منتجين ومشاركين في صنع الحياة في الدولة والمجتمع، فالجامعة شريك فاعل في بناء الوطن.

لهذا تجنبنا بكل اتزان وتوازن الوقوع في خطأ دعم العلوم والعلوم التطبيقية والتكنولوجية على حساب العلوم الإنسانية، فالمهم عندنا هو إعداد مواطنين صالحين وبنّائين.

لقد أولينا كل الاختصاصات كل الاهتمام لأننا نؤمن بأن النهضة إما أن تكون كلية وشاملة أو لا تكون.

لهذا كان دأبنا منصباً على استعماق تراثنا العريق وعلى مواكبة العلوم والثقافات العصرية على حدّ سواء، فالإنسان يبقى هو الأهم.

وكانت المتابعة جاهدة لتطبيق القوانين وانتظام الإدارة والسهر على أداء الواجبات وبالقدر نفسه على حماية الحقوق.

ولئن اعترض مسيرة الجامعة بعض الصعاب فإننا نستطيع القول أننا نترك الجامعة اليوم وقد تحررت من كثير من هذه الصعاب بفضل إصرار كل المسؤولين فيها وبفضل النقلة النوعية التي شهدتها البلاد خلال مسيرة السلم الأهلي في السنوات العشر الأخيرة وخلال الانتقال إلى دولة القانون والمؤسسات.

لقد التزمنا العمل على أن تثبت الجامعة نفسها، مؤمنين بأن هذه المؤسسة هي فعل بناء يومي ومستديم ولا يتوقف عند حد، فالجامعة، كل جامعة، تفقد دورها حين تتوقف عن النمو والتقدّم.

إلى جانب البناء الداخلي جهدنا في بناء علاقات الجامعة اللبنانية بالتعليم العالي كلّه في لبنان وفي الأقطار العربية الشقيقة وفي العالم.

الجامعة اللبنانية تؤمن بأن التعليم العالي في لبنان هو كل واحد متكامل. من هنا، انفتحت الجامعة اللبنانية على سائر الجامعات العاملة على أرض لبنان، بل أكثر من ذلك، لم تتأخر هذه الجامعة عن مد هذه الجامعات بحاجاتها إلى بعض الأساتذة عندها، أو الاستعانة ببعض الأساتذة العاملين في بعض تلك الجامعات.

وكذلك شاركت الجامعة اللبنانية بكل جدارة في اتحاد الجامعات العربية واستضافت الدورة الثالثة والثلاثين للجامعات العربية التي انعقدت في بيروت هذا العام، كما سعت إلى تطوير علاقات التعاون والتنسيق مع الجامعات العربية وفي مقدّمتها جامعة دمشق والجامعات السورية التي تمّ معها توقيع أكثر من اتفاق لتبادل الأساتذة والباحثين.

ونهجت الجامعة نهج الانفتاح على الجامعات العالمية وشاركت بفاعلية في منظمة الأوبلف، وحققنا مكاسب عديدة سواء لجهة دعم الجامعة أو إتاحة أرقى الفرص أمام خريجينا لمتابعة التحصيل العالي في جامعات فرنسا وكندا على الأخص، أو تبادل الخبرات الإدارية، أو في نطاق البحث والتأليف.

لقد أكدّنا أن الجامعة كما هي مركز تعليم هي أيضاً مركز بحث ودراسة، فلا تعليم عالي دون أبحاث، وأولى فوائد الأبحاث توظيفها للارتقاء بالتعليم.

لهذا أولينا في ضوء الإمكانات المتيسرة كل الاهتمام بمراكز الأبحاث القائمة وبدائرة المنشورات التي أصدرت العديد من المنشورات القيّمة التي أعدّها وألّفها الأساتذة والباحثون في الجامعة أو في خارجها.

هذا الكتيب الذي بين أيديكم يمثل دليلاً حافلاً بأبرز ما تحقق، إلا أن الجامعة هي أكبر من منجزات مادية.

ويبقى أهم ما هو مشهود لهذه المؤسسة هو مستوى الكفاءة التي يتمتّع بها خريجونا الذين أثبتوا تألقهم في جامعات العالم ومراكز أبحاثه سواء في فرنسا أو كندا أو الولايات المتحدة الأميركية، والذين تبوأوا أعلى المكانة بكل استحقاق في مختلف ميادين العمل والعطاء هنا في لبنان أو في الخارج. على كل حال، لم تبلغ الجامعة ما هو منشود لها، فلا زال ثمة الكثير للارتقاء بها.

أبرز ما تواجهه جامعتنا والجامعات في العالم، مع القرن الحادي والعشرين، هو صناعة دورها الجديد لا سيما مع انطلاقة ثورة الإنترنت ووسائل الاتصال العالمي التي ألغت الحواجز والحدود. والتحدي الماثل مع زحف العولمة، يمكن اختصاره في السؤال التالي:

أية جامعة مع اقتصاد المعلومات والمعرفة؟

وأية جامعة لبنانية متجددة مع دور لبنان المرتقب في هذه المنطقة العاصفة بالتحولات الكبرى؟

لقد حاولنا مواكبة العصر الجديد، وبأشرنا بتأمين إمكـــان الاتصـــال بالإنترنت الذي هو متاح لجميع الأساتذة من دون مقابل، وفـي القريـب العاجل سيتم إنجاز شبكة داخلية للاتصالات (إنترانيت) وهي من أحـــدث الشبكات المعمول بها في أرقى الجامعات العالمية.

وجرى الكثير من التطوير على الصعد الأكاديمية والإدارية والماليـــة وعلى صعيد توحيد الكثير من نشاطات الجامعة.

إني أغادر الجامعة التي أعطيتها سبعاً من العمر. أغادرها وهي فـــي صميم الوجدان. أغادرها كمن يغادر عائلته. وهل ينسى الإنسان أصلـــه؟ ولكني على يقين بأن الجامعة صلبة البنيان وستبقى نابضة بالطموحـــات الكبرى.

أشكر كل الذين تعاونت معهم والذين حملـوا معـــي رهـــان تطويـــر الجامعة وإني أحفظ لهم أنبل الذكرى. وإني أكون وسأبقى أتطلـــع إلـــى الجامعة اللبنانية للتألق مناراً للعلم والثـــقافة والفضيلة، ففي هذا بعـــضٌ من كنز لبنان.

وضمن هذه المسيرة المستمرة أنجزت خطوات واضحة نوردها مـــع هذه الرسالة قاصدين من ذلك معرفة الجامعة على حقيقتها مـــع تمنياتنـــا بالتوفيق.

على الصعيد المركزي للجامعة

أ- التطوير الإداري

- إعداد مشروع قانون جديد لتنظيم الجامعة اللبنانية مبني على الخـــبرة التي اكتسبتها خلال العقود الخمسة من مسيرتها.
- إعداد مشروع مرسوم بتنظيم عمل وتعديل ملاكات الإدارة المركزيـــة والوحدات الجامعية وفق الحاجات الحالية والمستقبلية.
- إعداد مشروع مرسوم بتعديل النظام المالي للجامعـــة لجعلـــه أكـــثر مرونة وأكثر ملاءمة لأوضاعها الحالية بخاصة لجهة تفعيـــل عمـــل الفروع الجامعية وتسهيل مهامها.
- إجراء مباريات محصورة لتثبيـــت الأجـــراء العـــاملين فـــي الإدارة المركزية ومختلف الوحدات الجامعية وفق القـــانون الخـــاص الـــذي استصدرته لهذا الشأن.
- إصدار مجموعة تعاميم وقرارات ومذكرات تنظيميـــة تنظـــم عمـــل قطاعات إدارية ومالية عديدة وفق الحاجات المتحركة الدائمة التطـــور والتجدد.
- تنظيم مصادر الإحصاءات في مختلف حقـــول نشـــاطات الجامعـــة، وإخراجها بصورة علمية بخاصة في الشـــؤون الماليـــة والطلابيـــة والبحثية.

- تدريب ٤٠٠ موظف على مستوى الفئة الثالثة على الأعمال الإدارية واستخدام الحاسوب.
- إعداد مشروع مرسوم بتوحيد شروط تعيين وترفيع أفراد الهيئة التعليمية في كليات العلوم الإنسانية.
- إعادة تصميم هيكلية موازنة الجامعة (فصول وبنود وفقرات...) بشكل يتناسب مع أوضاعها الإدارية والعلمية الراهنة والمستقبلية.
- تنظيم استثمار الاستراحات في مختلف الوحدات والفروع الجامعية وتأمين مداخيل إضافية لموازنة الجامعة.
- إنشاء صندوق تعاضد لأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية وإمداده بوسائل العمل الناجح في خدمة الأساتذة، ذلك عن طريق تخصيص مبنى خاص به وموظفين أصحاب خبرة طويلة.
- إنشاء مكتب توجيه يساعد الطلاب، خاصة طالبي التسجيل الجدد منهم، على اختيار الاختصاص الذي يتناسب ومؤهلاتهم.

ب- المشاريع التطويرية

من أجل المساهمة في تطوير الجامعة، أنشئ **مكتب المشاريع الخارجية** بقرار من رئيس الجامعة رقم ٦٦٤ تاريخ ١٩٩٦/١١/٨ بعد موافقة مجلس الجامعة بجلسته تاريخ ١٩٩٦/١١/٥.

أول عمل قام به المكتب هو تحضير قاعدة بيانات عن خبرات الأساتذة في الجامعة اللبنانية وإصدار كتيب للتعريف عن هذه الخبرات وزّع على الهيئة التعليمية وعلى الكثير من المؤسسات الإنتاجية. وقد عمل المكتب على التطوير في مختلف الاتجاهات، منها:

التطوير التكنولوجي

عمل مكتب المشاريع الخارجية على الحصول على تمويل خارجي من مؤسسات دولية وعربية لإدخال الجامعة عصر التكنولوجيا وأنجز المشاريع التالية:

١-إنشاء مركز مصادر المعلوماتية

أنشئ المركز في الإدارة المركزية منذ حوالي الثلاث سنوات للإشراف على مشاريع المكننة وشبكات الاتصال في الجامعة، ويحتوي المركز على الأقسام الآتية:

- قسم الاهتمام بمشتركي الإنترنت.
- قسم الاهتمام بصفحة الجامعة ومكتب الاستعلامات الممكنن.
- قسم الأبحاث.
- قسم شؤون المكننة.

٢-إنشاء مكتب الاستعلامات الممكنن

كانت الجامعة أول مؤسسة لبنانية تنشئ سنة ١٩٩٧ مكتب استعلامات ممكنن بالصوت أي عن طريق الهاتف والأرقام هي ٠١/٦١٢٦٣٧ - ٠١/٦١٢٦٣٨ - حيث يستطيع السائل أن يأخذ جميع المعلومات المتعلقة بالكليات وشروط الانتساب إليها والاختصاصات فيها. كذلك يستطيع السائل أخذ المعلومات الآنفة الذكر من خلال الشاشة الإلكترونية في مبنى الإدارة المركزية.

٣-استخدام الإنترنت

حصلت الجامعة على خط إنترنت خاص بالجامعة وأمنت الاتصال لجميع الفروع. والجامعة اللبنانية هي الجامعة الوحيدة التي تقدم الاشتراك بشبكة الإنترنت لأساتذة الملاك والتفرغ في منازلهم دون مقابل، وعدد المشتركين يفوق ١٣٠٠ أستاذ.

وتعمل الجامعة اليوم على إنشاء محطة كاملة خاصة بها.

٤-شبكة الاتصالات الداخلية

بدأ العمل منذ سنتين على إنشاء شبكة اتصالات داخلية بين مختلف الفروع في الجامعة اللبنانية. وبعد القيام بالدراسات بدأ التنفيذ منذ زهاء ستة أشهر وسيتم استلام المشروع في شهر كانون الأول ٢٠٠٠ أي بعد شهر تقريباً وسيكون ٢٣ فرعاً من فروع الجامعة اللبنانية في منطقة بيروت وجبل لبنان والشمال متصلة ببعضها بشبكة واحدة.

٥-البدء بمكننة الشؤون الأكاديمية بتطبيق برنامج Banner وهو برنامج عالمي خاص بالجامعات يستعمل في أكثر من ١٢٠٠ جامعة. وتكتمل المرحلة الأولى من تطبيق هذا البرنامج بعد شهر تقريباً، فيما يكتمل تطبيقه في باقي الفروع حتى حزيران ٢٠٠١. وبموجب هذا البرنامج يصبح بالإمكان تطبيق برنامج واحد في جميع فروع الجامعة من حيث توزيع الدروس، الامتحانات، العلامات، إلخ...

٦-الاتفاقات مع الشركات العالمية

تم توقيع عقد مع شركة مايكروسوفت على رخص لاستعمال برمجياتها إما مجاناً وإما بأسعار مخفضة جداً. ولقد دربت الشركة ١٨ مدرباً من مختلف الفروع على استعمال برامجها.

كذلك تم توقيع عقد مع شركة Oracle على استعمال برامجها مجاناً تقريباً. وسيتم تدريب المدربين في الجامعة على استعمال هذه البرامج.

التطوير الأكاديمي

١-تطوير المناهج

بدأ العمل بتحضير وثيقة تطوير المناهج منذ عامين. وبعد موافقة مجلس الوزراء على قبول المنحة المقدمة من الصندوق العربي، عينت لجان في مختلف الكليات وذلك عن طريق ترشيح أساتذة من قبل العمداء إلى جانب اعتماد السيرة الذاتية. وقد عينت لجنة لمتابعة عمل اللجان

المقترحة وبدأ العمل بالمشروع بعد اجتماعات عامة لتوجيه اللجان إلى العمل بموجب معايير أساسية لوضع المناهج. وسيتم في المرحلة الأولى على مستوى الإجازة:

- تعديل جذري على ٢٥ اختصاصاً
- مراجعة ١٦ اختصاصاً
- تعديل جميع الاختصاصات الباقية على ضوء تعديل النظام الدراسي في الجامعة، بموجب الوثيقة التي أعدها المجلس العلمي ووزعت سابقاً على مختلف الكليات.

٢-تدريب الأساتذة على استعمال الحاسوب

يهدف هذا المشروع إلى تدريب جميع أساتذة الجامعة المتفرغين والذين في الملاك على استعمال الحاسوب على مستويين:

- المستوى الأول: للمبتدئين
- المستوى الثاني: للباحثين، ويجرى التدريب على برامج بحثية متطورة.

ولقد بدأ العمل به بعد ترشيح الكليات للأساتذة المتدربين، ومن المفترض أن يتم تدريب ٥٠٠ أستاذ في المرحلة الأولى.

٣-مختبرات الحاسوب

في إطار تطوير اختصاص المعلوماتية في الجامعة، جرى تجهيز الكليات التي تقدم اختصاصاً بالمعلوماتية بأجهزة حاسوب متطورة سلمت خلال الأسبوعين الماضيين إلى الفروع المعنية.

٤-التعاون الأكاديمي

عمل مكتب المشاريع على الاتصال بمختلف الجهات الأكاديمية الخارجية لوصل الجامعة بشبكات علمية عالمية. ففي المرحلة الأولى وضمن إطار مراكز التكنولوجيا المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي أدرجت الجامعة اللبنانية كأحد المراكز للعمل على Software Quality و Business Processors ، كذلك وقعت الجامعة اتفاقاً مع الأونيسكو ومؤسسة Tethys على المشاركة في برنامج التعليم عن بعد.

من جهة أخرى عمل المكتب على نشر معلومات عن مشاريع الأبحاث الأوروبية إما بواسطة دعوة خبراء لشرح المشاريع أو عن طريق إرسال البرامج بالبريد العادي أو الإلكتروني مثل برنامج FP5 و Eumedis.

٥-التدريب على التكنولوجيا الحديثة

عمل مكتب المشاريع عن طريق مركز مصادر المعلوماتية على خلق نواة تكنولوجيا في الجامعة لدعم مشاريع البرمجة وشبكة الاتصالات ولتدريب ١٨ اختصاصياً في المعلوماتية من خلال عدة دورات على

إدارة شبكات الاتصال أو تطوير الصفحات الإلكترونية أو البرمجة الأكاديمية، وذلك عن طريق خبراء عالميين.

كما جرت دورات للأساتذة للتدريب على استعمال التدريس بواسطة الحاسوب.

٦-دليل الجامعة

أشرف مكتب المشاريع على إنجاز أول دليل للجامعة ١٩٩٨ وهو الأول منذ ٢٥ سنة وعلى إنجاز الدليل الثاني لسنة ٢٠٠٠.

ج-التطوير الإعلامي والعلاقات العامة

رغبة في تطوير الحاجات الملحة للجامعة على صعيد الإعلام والعلاقات العامة واستشرافاً للصورة العصرية التي على الجامعة اللبنانية أن تظهر فيها في الداخل والخارج وتأميناً لضبط ذاكرة الجامعة، أصدر رئيس الجامعة المذكرة رقم ٤٥ تاريخ ١٩٩٩/١٢/٨، فالقرار رقم ١٦٢٣ تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٩ ينشئ بموجبها لجنة للإعلام والعلاقات العامة باسم "المكتب المركزي للإعلام والعلاقات العامة"، مؤلفة من أساتذة جامعيين متخصصين في شؤون الإعلام والتسويق والتوثيق.

تولت هذه اللجنة في اجتماعات مكثفة دراسة الصورة الحالية للجامعة اللبنانية ووضعت برنامج عمل قصير المدى وطويل المدى لتطوير هذه الصورة واغنائها وتوثيق المعلومات المكتوبة والمرئية والمسموعة العائدة للجامعة منذ إنشائها حتى اليوم. وهي تقوم بتحضير شعار جديد (Logo) للجامعة وبطاقات تعريف وكتيبات تقديم وبرنامج شامل للاحتفال باليوبيل الذهبي خلال سنة ٢٠٠١ بالإضافة إلى إصدار نشرة "أحوال الجامعة" مع جريدة "النهار" ومجلة "الجامعة". وإلى الاتصال بالمؤسسات والشخصيات لجمع ما تناثر من تراث المعلومات والإعلام عن الجامعة.

د- المشاريع الإصلاحية

من أجل المساهمة في وضع معايير أكاديمية على مستوى الجامعة، أنشئ **المجلس العلمي الاستشاري** بقرار من مجلس الجامعة رقم ١٨٦٢ تاريخ ١٩٩٦/٤/١٩ ومن مهامه :

- تقديم المشورة العلمية لرئيس الجامعة ومجلسها.
- تنمية البحث العلمي ووضع معايير لتسهيل تقييم الأبحاث والمنشورات الصادرة عن أساتذة الجامعة.

- تقديم الاقتراحات حول المعايير الواجب اعتمادها دوريا لترقية أفراد الهيئة التعليمية.
- شؤون التخطيط وما يرتبط بها من دراسات.
- إنجاز الدراسات التي يكلفه بها رئيس الجامعة.

خلال فترة عمله المتواصل عمل المجلس على دراسة الأوضاع الأكاديمية في الجامعة

خاصة لجهة وضع معايير في مختلف المجالات الأكاديمية . وقد قام بإعداد التوصيات التالية:

أولا، خلال سنة ١٩٩٦:

١-درس المجلس توزيع الدروس للعام ٩٦ وأعطى توصيات بخصوصها.

ثانيا، خلال سنة ١٩٩٧:

١-توصية تتعلق بوضع معايير التعاقد بالتفرغ وآلية الترشيح للمناصب المذكورة وذلك بدءا من تحديد الحاجة والمؤهلات عن طريق اللجان العلمية في كل فرع وكلية إلى الإعلان عن الحاجة إلى دراسة الطلبات واتخاذ قرار التعيين .

٢-توصية بخصوص منح الطلاب في الجامعة وذلك عن طريق دراسة الحاجة في الجامعة ووضع آلية للاختيار .

٣-توصية بخصوص تقييم الأبحاث بهدف الترفيع وذلك من الناحية العلمية كذلك وضع آلية إجرائية لهذا التقييم والتشديد عل أن يقدم ملف كامل للتقييم مع جميع الأبحاث والتوقف عن تقييم الأبحاث الفردية .

٤-توصية تتعلق بتحديد ملاك كل كلية، بعد دراسة معايير تحديد الملاكات في مختلف الكليات، آخذا بعين الاعتبار المناهج والاختصاصات والرتب ولغة التدريس .

٥- توصية بخصوص تحديد مواصفات المنشورات العلمية المعتمدة لنشر الأبحاث.

ثالثا، خلال سنة ١٩٩٨:

١-إعداد توصية لتحديد شروط الترفيع للحصول على الرتب الجامعية وقد لحظت في هذه التوصية :

- شروط الترفيع للمتعاقدين الجدد
- شروط الترفيع للمتعاقدين الحاليين
- شروط لحل موضوع ترفيع أعضاء الهيئة التعليمية حملة الدكتوراه حلقة ثالثة
- اقتراح حلول لبعض الحالات الخاصة التي تعاني من مشاكل في قضايا التصنيف والترفيع .

٢-وضع مخطط مشروع مفصل لدراسة واقع البحث العلمي في الجامعة بمختلف كلياتها ومدى ملاءمة الأبحاث للتنمية في مختلف القطاعات وقد تم تمويل مشروع البحث مؤخرا من قبل الأونيسكو.

٣-وضع خطة لدراسة أوضاع المكتبات تقوم على إنشاء لجان علمية لهذا الغرض.

رابعا، خلال سنة ١٩٩٩:

١-وضع المجلس معايير لتقييم الأداء الأكاديمي لجهة البرامج وأهدافها، أعضاء هيئة التدريس والوسائل التعليمية من مختبرات ومستلزماتها وطرائق التقييم.

٢-توصية بخصوص تحديد أنصبة أعضاء هيئة التدريس تضمنت حلولا للمدى القريب والمدى البعيد .

٣-توصية بدراسة واقع اللغة الأجنبية وتحسين الأداء في استعمالها لجميع الطلاب.

٤-المشاركة في وضع الخطة الخمسية للجامعة.

خامسا، خلال سنة ٢٠٠٠:

١-قدم المجلس مقترحات حول وضع النظام الداخلي للوحدات والذي أخذ بعين الاعتبار الهيكلية الأكاديمية للوحدة، إدارتها، إدارة الفرع والأقسام، الانتساب، الامتحانات، المعادلات، اللجان الأكاديمية، المكتبات، والمختبرات.

٢-قدمت دراسة حول توزيع الدروس للعام (١٩٩٩ - ٢٠٠٠) و(٢٠٠٠ - ٢٠٠١) تضمنت اقتراح معايير لتوزيع الدروس آخذة بعين الاعتبار توزيع المقررات النظرية والعملية وملاءمة الاختصاص والتشعيب، إلخ ... ووزعت على الكليات للأخذ بها .

٣-اقتراح مشروع مرسوم لإنشاء مراكز أبحاث في مختلف الوحدات يتضمن تنظيم مراكز الأبحاث والهيئات التي تتولى البحث العلمي في الجامعة.

٤- اقتراح مشروع لتعديل المرسوم ٩٠٠ المتعلق بشهادة الدكتوراه والدبلوم لجهة شروط الانتساب ومهام لجان الدكتوراه والدبلوم ومناقشة الأطروحة.

٥-تقديم توصية لتعديل النظام الدراسي تتضمن تسمية الشهادات، عدد سنوات الدراسة، عدد أسابيع التدريس، واقتراح النظام الفصلي ونظام التقييم، إلخ...

٦-توصية بخصوص وضع معايير لضبط القبول في السنة الأولى لطلاب الكليات المفتوحة

إلى جانب ما تقدم ، قام المجلس العلمي بتقديم استشارات في قضايا تتعلق بتعديل المراسيم الأكاديمية إلى جانب الكثير من المعاملات التي كانت تطرح عليه من قبل رئيس الجامعة.

على مستوى الكليات والمعاهد

عرفت جميع كليات ومعاهد الجامعة اللبنانية في السنوات الأخيرة نقلة نوعية إن على مستوى إنشاء كليات جديدة أو على مستوى تحديث برامجها أو على مستوى النشاطات الأكاديمية والمشاريع التطويرية. ويمكن إيجاز بعض ما قامت به الكليات بالآتي:

١-إنشاء كليات جديدة

تم إنشاء كليتين هما كلية طب الأسنان (سنة ١٩٩٩) وكلية السياحة (سنة ١٩٩٧) إلى جانب المعهد الجامعي للتكنولوجيا (سنة ١٩٩٧).

٢-تحديث البرامج

في مطلع هذا العام تكون جميع كليات الجامعة اللبنانية قد أجرت تعديلات على مناهجها وآخرها كلية الآداب. وفي استطاعتنا القول أن أقدم برنامج في أي كلية لا يتجاوز عمره الثماني سنوات. وكما أشرنا سابقا فإن مشروع تعديل المناهج التي يتجاوز عمرها ٥ سنوات يجري على مستوى جميع الكليات.

ومع التعديل في البرامج جرى افتتاح اختصاصات جديدة على مستوى الإجازة والتي فاق عددها ٢٥ اختصاصا في السنوات الأربع الأخيرة إلى جانب عشر اختصاصات على مستوى الدراسات العليا في الكليات

التطبيقية. والجدير بالذكر أن أكثر من نصف برامج الدراسات العليا يجري بالتعاون مع جامعات فرنكوفونية في فرنسا، بلجيكا وكندا، مثل: Telecommunication, Control Industriel, Calcul Intensif, Santé Publique... إلى جانب اختصاصات في العلوم الإنسانية مثل الدراسات العليا في اختصاص التحكيم في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، والدراسات العليا في كلية الإعلام.

٣-تجهيز المختبرات

من المعروف أن التجهيزات التي سيحصل عليها الفرع الأول في كلية العلوم عن طريق اتفاقية التعاون الفرنسية ستكون من أحدث التجهيزات الجامعية. وفي استطاعتنا القول أنه على رغم محدودية موازنة الجامعة فقد تم خلال السنوات الأخيرة تجهيز حوالي ٣٠ مختبرا في الكليات التطبيقية: هندسة، علوم طبية، طب أسنان، صحة عامة، زراعة، وإعلام وتوثيق، ومختبر اللغات في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وذلك عدا مختبرات الحاسوب. على أمل أن تساعد الموازنة في دفع عملية تجهيزات المختبرات قدما.

٤-مراسيم وقرارات تنظيمية

عمل الكثير من الكليات على اقتراح مشاريع مراسيم تنظيمية تتعلق بتسيير وتطوير العمل الأكاديمي مثل إنشاء مراكز أبحاث وإضافة شروط

لشهادة الدكتوراه في كلية التربية، ومراكز أبحاث ميدانيـــة فـــي كليـــة الزراعة، إنشاء مجلس إدارة مستقل لمستشفى بعبدا وإلحـــاق مستشـــفى بعبدا ومستشفى بئر حسن بالجامعة اللبنانية. كذلك إنشاء مراكز أبحـــاث فرنكوفونية في كلية الآداب ومركز الدراسات القانونية في كلية الحقـــوق وفتح اختصاص حقوق باللغة الفرنسية.

٥-نشاطات أكاديمية

- مؤتمرات وندوات

نظم معظم الكليات في الجامعة اللبنانية مؤتمرات وندوات مـــع جـــهات محلية، إقليمية ودولية مثل حلقات دراسية مع الإتحاد الأوربي في كليـــة الزراعة. ومؤتمر حول إدارة المستشفيات مع المدرسة الوطنية للصحـــة العامة في فرنسا في كلية الصحة. والمؤتمر التربوي لكليات التربية فـــي العالم العربي الذي نظمته كلية التربية. والمؤتمر العالمي للإعلام الـــذي نظمته كلية الإعلام. والمؤتمر الإقليمي الذي نظمته كليـــة الآداب حـــول العنف والإدمان، والمؤتمر الدولي حول عقد Franshise الذي نظمته كليـــة الحقوق.

ولقد راوح عدد المؤتمرات التي عقدت فـــي مختلـــف الكليـــات خـــلال السنوات الأربع السابقة حوالي ثلاثين مؤتمرا ونـــدوة علـــى المســـتوى الإقليمي والعالمي و٤٥ على المستوى المحلي.

- الأساتذة الزائرون

في السنوات الثلاث الأخيرة ونتيجة للاتفاقات المعقـــودة مـــع جامعـــات أوروبية وعربية، لا سيما الفرنسية منها، جرى اســـتقبال ٣٠٠ أســـتاذ زائر من أوروبا.

- إصدار منشورات

جرت في الثلاث سنوات الأخيرة حركة نحو تفعيل منشورات الأبحـــاث في الجامعة اللبنانية وتجلت في تحريك إصدار مجـــلات الأبحـــاث فـــي الكليات كمجلة "الأبحاث التربوية" ومجلة "دراسات" فـــي كليـــة التربيـــة ومجلة "الأبحاث الاجتماعية" في معهد العلوم الاجتماعية ومجلة "حنـــون" ومجلة "دراسات وبحوث أدبية" ومجلة "دراسات فارسية" في كلية الآداب. وتعمد الكثير من الكليات الآن إلى إصدار مجلات بحثية كل في مجاله.

٦-اتفاقات تعاون

من باب تفعيل التعاون الأكاديمي مع المؤسسات الأكاديميـــة العالميـــة والإقليمية، جرى في الخمس سنوات الأخيرة عقد ٦١ اتفاقا مع جامعـــات فرنسية و٤ اتفاقات مع جامعات كندية و٣ اتفاقات مع جامعات إيطاليـــة و٨ اتفاقات مع جامعات أخرى عالمية إلى جانب ١١ اتفاق مع جامعـــات عربية. أما على صعيد الاتفاقات الخدماتية فقد جـــرت اتفاقـــات قدمـــت الجامعة بموجبها خدمات لبعض القطاعـــات كـــوزارة الصحـــة ووزارة

الدفاع ومجلس النواب إلى جانب اتفاقات لمساعدة الجامعة من قبل البنك الدولي ووزارة الإصلاح الإداري و UNDP و UNESCO.

٧-خدمات استشارية وتدريب

يقوم العديد من الكليات بطلب من مؤسسات خاصة وعامة بإجراء دراسات أو تدريب عاملين مثل مسح القوى العاملة في الشريط الحدودي والبقاع الغربي من قبل معهد العلوم الاجتماعية، وتدريب مديري المدارس لوزارة التربية من قبل كلية التربية، إلى جانب إجراء دورات تدريبية لأساتذة المدارس الخاصة، وتوثيق محاضر المجلس النيابي في كلية الحقوق وإجراء دورات تدريبية في القطاع الاقتصادي بطلب من البعثة الألمانية، إلى جانب خدمات الطبابة في كليتي الطب العام وطب الأسنان.

٨-معارض

أقامت بعض الكليات معارض على مستوى إقليمي مثل معرض العمارة في كلية الفنون ومعرض الكتاب في كلية الحقوق ومعرض كلية الهندسة مع الصناعيين. والجدير بالذكر أن المعارض التي اشتركت فيها كلية الهندسة حصلت فيها دائما على الجوائز الأولى.

الانتقادات

نتيجة ما نشر وما قيل في شأن الجامعة اللبنانية وما رافق ذلك من مس بسمعة الجامعة أثارتها بعض الانتقادات، خاصة في الشأن الأكاديمي والتعليمي، كلف رئيس الجامعة اللبنانية لجنة من أساتذتها للإطلاع على هذا المنشور والمتداول وتقييم ما جاء فيه وتقديم المقترحات .

اطلعت اللجنة على هذه الانتقادات وتوقفت عند ما تطرق لهيكلية الجامعة اللبنانية وأنظمتها وقوانينها وإصلاحها واقتراح تصورات لمسائلها. وتوصلت إلى ما يلي:

أولا، في الشكل:

إن المعلومات التي استند إليها الناشرون والمتحدثون إما أخذت من مصادر غير رسمية ومعظمها قديم يرجع إلى سنتي ٩٥-٩٦، وهي مجرد أحاديث أو وجهات نظر يناقشها بعض الزملاء الأساتذة دون الاستناد في أكثر الأحيان إلى معطيات موضوعية.

ثانيا، في المضمون:

يتضح من النصوص أن بعض المنتقدين يرون ضرورة إصلاح الجامعة ضمن نظرة شخصية وإلا فليس هناك إصلاح. فهل يكون إصلاح حقيقي لا تشترك فيه الجامعة بهيئاتها الأكاديمية؟

وترى تلك الآراء أن التعليم في الجامعة اللبنانيـــة لا يتـم بصـــورة صحيحة وأن مستوى ما يتعلمه الطالب في الجامعة اللبنانية ومحتـــواه لا يسمحن له بأن يتخرج بمستوى المتخرج من الجامعات الخاصة في لبنـان وهو تاليا غير قادر على المنافسة في سوق العمل مع خريجي الجامعـات الخاصة.

إن هذا النهج الذي يمس بسمعة الجامعة لا يستند إلى دليل علمي وإلى دراسات موثقة. فالمعروف أن معظم خريجي كليات العلوم التطبيقية فـي الجامعة اللبنانية مطلوبون في سوق العمل، وقلما يبقى من بينهم خريـــج عاطل عن العمل. أما بالنسبة لاختصاصات العلوم الإنسانية فإن الأعـداد الكثيرة من الخريجين تجعل البعض عاطلين عن العمل وهذا شأن عام في الجامعات كافة.

مع العلم بأنه من المعروف والموثق أيضـــا، أن أعلـى نسـبة مـن الناجحين في وظائف الدولة هي لخريجي الجامعة اللبنانية. فالخلط بيـــن المستوى الأكاديمي والأداء الإداري أحيانا هو غير جائز ضمن أصـــول البحث العلمي الموضوعي.

وفي الإطار نفسه، يعتبر البعض أن الجامعة اللبنانية عموما صـــارت أقرب إلى استقبال الطلاب المستبعدين نظريا من الجامعات المرموقة، أي أبناء الفئات الدنيا. وهذا التوجه يناقض الواقع تماما. إذ أن المســـتبعدين

من بعض كليات الجامعة اللبنانية (الطب، الهندسة، الصحـــة، الصيدلـــة، الخ...) هم من يقصد الجامعات الأخرى.

من جهة أخرى هناك تجاهل للإنجازات التي عرفتها الجامعة كافتتـــاح الكليات والاختصاصات الجديدة، وتطوير الوضع الأكاديمي في الجامعة، واللجان الأكاديمية العديدة التي عملت على مستوى الإدارة المركزيـــة أو مستوى الوحدات الجامعية، كلجنة الموازنة التي عملـــت فـــترة طويلـــة ودرست واقع الموازنة وكلفة التعليم في كل فرع وقدمت مقترحات جلـى في هذا النطاق. إلى جانب اللجنة التي درست الملفات لجميـــع الأســـاتذة للتثبت من صحتها، ولجنة دراسة الهيكلية. كذلك الأمر بالنســـبة للجـــان الدراسات العليا واللجان العلمية في الكليات.

فضلا عن تطبيق الشروط والآلية الجديدة للتفرغ ولتقييـــم الأبحـــاث وتحديد المنشورات العلمية ووضع المعايير. مع العلـــم بـــأن التطويـــر التكنولوجي الذي حصل في الجامعة والذي ذكر سابقا، يجعـــل الجامعـــة اللبنانية الوحيدة بين الجامعات التي تقدم خدمات الإنترنت مجانا لأساتذتها في منازلهم، وقريبا سيصبح لطلابها في كلياتهم. كما أن مركز مصـــادر المعلوماتية يعتبر من أهم مراكز الكمبيوتر بشهادة خبراء دوليين.

نحن لا نقول أن الجامعة خالية من المشاكل. فجامعة بهذا الحجم لا بـد وأن تكون لديها قضايا كثيرة والعمل على وضع الحلول لها لا يتوقـــف. خاصة وأن بعض المقترحات حول الإصلاح ملحوظ في مشاريع القوانين

ومشاريع المراسيم التي أعدتها الجامعة ومجلسها ولجانها وهي تنتظر الإقرار.

وأخيراً نود لفت نظر المنتقدين الذين ينادون باستقلالية الجامعة وتطويرها (ونحن روّاد هذه المناداة والمدافعون عنها بقوة)، إلى أن التشهير يسيء للجامعة نتيجة للمعلومات السلبية الغير دقيقة التي تنشر قبل التحقّق الموضوعي من صحتها. إنه أسلوب يضر ولا يطوّر، فالأجدى أن يتكاتف المخلصون للجامعة للعمل على تطوير أداءها الأكاديمي.

إن الحرص على إصلاح المؤسسة لا يكون بالخروج عنها وإنما من ضمن المؤسسة ذاتها حيث يتم نقاش موضوعي بين مختلف الهيئات الجامعية في شأنها وتحصر قضايا الجامعة ضمن الجامعة وهذا هو العمل المؤسساتي الصحيح الذي يجب أن يعي الجميع أهميته ويتعاونون على تحقيقه لأنه من صميم آداب كل مهنة ومن مناقبية المنتسبين إليها.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام